

قيل: إن الذين قتلوا مع حرام بن ملحان في تلك الغزوة سبعون صحابياً من قراء الصحابة، غير من قتل في غزوت أخرى، فلم ينقل أنه ﷺ كان يزور أهلهم كما كان يزور أم سليم وأختها.

القول الثالث:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَرَّمَ لَأُمِّ حَرَامٍ فَبَيْنَهُمَا إِمَّا قَرَابَةٌ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .

أقوال العلماء في ذلك:

- قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّمَةً، فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهَا مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا عن أبي مُحَمَّد الباجي عبد الله بن مُحَمَّد بن علي أَنَّ مُحَمَّد بن قُطَيْس أخبره عن يَحْيَى بن إِبْرَاهِيم بن مُزَيْل قَالَ: إِنَّمَا اسْتَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقْلِي أُمَّ حَرَامٍ رَأْسَهُ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْهُ ذَاتُ تَحَرُّمٍ مِنْ قِبَلِ خَالَاتِهِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمٍ كَانَتْ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، وَقَالَ: وَقَالَ يُونُسُ بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: قَالَ لَنَا ابْنُ وَهْبٍ ^(٢) أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

(١) «عمدة القاري» (١١/٩٨-٩٩).

(٢) هو: عبد الله بن وَهْب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو مُحَمَّد المصري، مولى يزيد بن زمانة الفهري، متفق على توثيقه وفقهه وفضله، قَالَ ابن حبان: «جمع ابنُ وَهْبٍ وَصَتَفَ، وَهُوَ حَفِظَ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ وَمِصْرَ حَدِيثَهُمْ، وَغَنَى بِجَمِيعِ مَا رَوَوْا مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالْمَقَاتِعِ وَكَانَ مِنْ =

المبحث الثاني: الإشكالات وجوابها

الرِّضَاعَةُ فَلِذَلِكَ كَانَ يُقِيلُ عِنْدَهَا وَيَتَامُ فِي حِجْرِهَا وَتَقْلِي رَأْسَهُ» ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضاً: «أَيُّ ذَلِكَ كَانَ فَأَمَّ حَرَامٍ تَحَرَّمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والدليل على ذلك - ثم ساق حَدِيثَ جَابِرٍ، وَعَمْرٍو بنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو بنِ الْعَاصِي، وَعَقْبَةُ بنِ عَامِرٍ فِي النِّهْيِ عَنِ الْخُلُوةِ - وَهَذِهِ أَثَارٌ ثَابِتَةٌ بِالنِّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَحَالٌ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْهَى عَنْهُ».

سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»^(١).

ومن بَالَعَ في ردِّ المحرمية الدُّمَيَّاطِيَّ، وقد أَلَفَ في ذلك جزءاً كما تقدم في كلام ابن الملقن.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَبَالَعَ الدُّمَيَّاطِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا خُؤُولَةً تَقْتَضِي تَحْرِيمَةً؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَهُ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَتَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ جَدَّهُمَا الْأَعْلَى، وَهَذِهِ خُؤُولَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا تَحْرِيمَةٌ لِأَنَّهَا خُؤُولَةٌ بِجَازِيَةٍ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: لِكُونِهِ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ أَمِيَّةَ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِأَمِيَّةَ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ، ص: ٦٥

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: كَانَ ﷺ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَاتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ وَأَخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدُّمَيَّاطِيُّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُؤُولَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حُرْمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير (١٩٦٨/٥ رقم ٤٨٣١) - وفي عدة مواضع أخرى -، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (١٠٧٢/٢ رقم ١٤٤٩).

اَشْكَالُ اُجُوْبَةٍ

في

يَحْيَىٰ اَمْرًا مَّيْبُوتًا مِّمَّا فِي

دراسة تأصيلية تطبيقية تبين المنهج العلمي في الإجابة
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الصبيح

تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعيد

مِنَ الْبَحْرِ^(١) . فَهَلَكَتْ^(٢) .

٢٠٣٣٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : أُمُّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

الرُّضَاعَةِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَقِيلُ عِنْدَهَا ، وَيَتَأَمُّ فِي حِجْرِهَا ، وَتَقْلِي رَأْسَهُ .

(١) قوله « حين خرجت من البحر » أراد به حين خروجها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها دفنت هناك .

(٢) الموطأ : ٤٦٤ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (٢٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء وفي الاستئذان (٦٢٨٢) باب من زار قومًا فقال عندهم ، وفي التخيير (٧٠٠١) باب رؤيا النهار ، ومسلم في الجهاد والإمارة ح (١٩١٢) في طبعة عبد الباقي ، باب فضل الغزو ، وأبو داود ، (٢٤٩٠) ، والنسائي ٤٠/٦ - ٤١ ، والترمذي (١٦٤٥) في فضائل الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، والبيهقي في السنن ١٥٦/٩ - ١٦٦ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٧٧) باب غزو المرأة في البحر ، عن عبد الله بن محمد ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٩) باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم ، عن عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٧٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن محمد بن ربح ، كلاهما عن الليث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٤) باب ركوب البحر ، ومسلم (١٩١٢) (١٦١) في الإمارة : باب فضل الغزو ، والبيهقي ١٦٦/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ٤١/٦ في الجهاد : باب فضل الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حبيب ، وأبو داود (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الغزو في البحر ، عن سليمان بن داود العتكي ، وأحمد ٤٢٣/٦ عن سليمان بن حرب ، كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦١/٦ ، والطبراني ٣٢١/٢٥ من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أيضاً ٤٢٣/٦ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، به .

الاستدكار

اجماع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار

مأعنى ظهر الأضواء - بتدقيق الله
أصبح من كتاب مالك
١٧١٠ سنة ١٢١٠

تصنيف

ابن عبد البر
الإمام الحافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ، ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من شعور العلم
واشتهر فضله في الأقطار
* تاملت الأضواء *

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَامِلًا فِي ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا
بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسَخٍ خَطِيَّةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الرابع عشر

وَقَدْ أُصُولُهُ وَخَرَجَ نَصُوصُهُ وَرَقْمُهَا
وَقَدْ قُتِّنَ مَسَائِلُهُ وَصَنَعَ فَهَارِسُهُ

الدكتور عبد المعبود أمين قلعجي

دار الوعى
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

فَتْحُ الْمُنْعِمِ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

كتاب الفضة - كتاب الصلاة
كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة
كتاب النكاح والطلاق

أجزاء الساتع

الأستاذ الدكتور
مكي بن ساهين الشافعي

دار الشروق

المباحث العربية

(أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان)، أم حرام، بنت الحاء والراء، بنت ملحان، بكسر الميم وسكون الحاء، وهي حائلة السن - رضي الله عنها - كساحية في الزاوية الثانية والثالثة والرابعة، ويقال لها: الزبيصة، ويقال لأم سليم الغبيصة، وقيل بالعكس، والمرض والعجز تنقلبان، وهو اجتماع الغدين في مؤخرتين وفي هنتين، وقيل: استرخاها وانكسار الجفن.

قال النووي: واتفق العلماء على أنها كانت محرمة على النبي صلى الله عليه وسلم، واختلفوا في كيفية ذلك، فقال ابن عبد البر: أم حرام أُرِضَتْ رسول الله ﷺ، أو لفظها أم سليم، فصارت كل منهما أم أو خاتمة من الرضاة، فلذلك كان يذم عنها، ويقال منه ما يحذر للمحرم أن يتأله من محاربه، وقال بعضهم: إنما كانت خاتمة لأنه أوجده عند المطلب، وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم لعمد أمة تمت وهب، أم رسول الله ﷺ من الرضاة، فقال ابن عبد البر: وأيهما كان فهي محرمة له.

وقال بعضهم: لم تكن أم حرام محرمة له صلى الله عليه وسلم، ولكن من خصوصاته صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يملك إرضه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو الممزه عنه، وهو المنع عن كل فعل كبير، ومن قول الأديب: ورد القاضي عياض هذا القول بأن الخصائص لا تثبت بالاستعمال، ولثبت المحنة، لكن الأصل عدم الخصوصية، وجواز الاقتداء به في الفعل حتى يقوم على الخصوصية دليل، ومال الحفاظ ابن حجر إلى هذا القول، فقال: وأجيب الأخوية دعوى الخصوصية، ولا يزيدها كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح، وبذلك الدليل في الرواية على من أمضى المحرمة، فقول كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النسي ﷺ من الرضاة أو من النسب، وكل من أثبت لها خيرية نفى المحرمة، لأن أمهاته صلى الله عليه وسلم من النسب، والثلاثي أرضعه بمعلومات، ليس فيهن أحد من الأنصار، البتة، معنى أم عند العرب، ثم قال: وإذا تغير هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، ولا على أم سليم، قليله؟ فقال: أرجمه، قتل أخوها معي، يعني: حرام به ملحان، وكان قد قتل يوم بشر معونه، وقد جمع الحفاظ ابن حجر بين ما أهمه هذا الخبر في الصحيح وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام، فقال ما خلاصة: إنهما أعتقا كاتبا في دار واحدة، وكانت كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً، فالتفت مشاركة فيهما، وقد انضم إلى العلة المذكورة - علة الرحمة - كون ابن حرام النسي ﷺ، وقد جرت العادة بمخالطة المفقود خاتمه وأهل خاتمه، ورفع المحنة التي تقع بين الأجانب عنهم.

ثم قال الدبائبي: على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام، ولعل ذلك كان مع ولد أو خاتم أو زوج أو تابع، قال الخافعة ابن حجر: وهو احتمال قوي، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله، إلقاء الملازمة في نقطة الرأس وكذا النوى في الحجر اهـ.

بيت المرأة حر من مال الرجل ، كذلك قال ابن جلال ، قال : وفيه أن التوكيل والتفويض إذا علم أنه يسر صاحبه ما فعله من ذلك فلا له فعله ، ولا شك أن عيادة تان يسره أكل رسول الله ﷺ ما فعلت له امرأة ولو كان غيره أذن عاص منه ، وتخليق القرطبي بأن عيادة حيث لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : أركان ليس في الحديث ما ينفي أنها كانت حرة ، قلت : قلت زوج ، إلا أن في كلام ابن حزم ما يقتضي أنها كانت حرة ، وفيه خدمة المرأة العذبة بشقة رأسه ، وقد أشكل هذا هل جاءه فقال ابن حزم : أقل أن أم حرام أرجمت رسول الله ﷺ أو أختها أم سلمة فصارت كل منهما أمه أو عاتته من الرضاة فذلك كان بنام خدمتها وقال من ما يجوز التحريم أن يتأله من عاتته ، ثم ساق يستدعي إلى يحيى بن أرواح بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تقول أم حرام رأسه لأنها كانت من ذلك حر من قبل حالته ، لأن أم حرم المطلب جده كانت من بني النجار . ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال ثنا ابن وهب أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة فذلك كان يتقبل خدمتها وينام في حجرها وتقبل رأسه ، قال ابن حزم البر وأما كان فهي حرم له ، وجزم أبو القاسم بن الجوهري والقاسمي والمطلب لها حكمه ابن جلال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت مائة لأبيه أو جده عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سلمة أخت أمه بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاة . وحكى ابن قسرة ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي ﷺ معمورا بمائة أمة عن زوجته فكيف عن غيرها ما هو المنة عنه . ومن المبرأ من كل قبل قبيح وقول وثق ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ومعتدل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، وقد بان ذلك كان بعد الحجاب يوما ، وقد فسدت في أول الكلام على شره أن ذلك كان بعد حبة الرداء . وقد تبين الأول بأن المختص لا تنفذ بالأخت . وثبتت المصحة من لكن الأصل عدم المحصورة ، وجواز الاستئذان . في أمهاته حتى يترجم على المحصورة دليل . وبالغ القياس في الرد على من ادعى الحرمة فقال : فاعلم كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة أو من النسب وكل من أثبت لها حرة تقتضي حرمة ، لأن أمهاته من النسب والاتق أرجمته معلومات ليس فبين أحد من الأصابع ، سوى أم عبد المطلب وهي سلس بنت عمرو بن زيد بن أبيد بن غراش بن عامر بن نهم بن حدي بن النجار ، وأم حرام من ولد ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تجمع أم حرام وسلي إلا في عامر بن نهم جدهما إلا ما ، وهذه حرة لا تثبت بها حرمة لأنها حرة عذبة ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص وهذا حال ، لكنه من بني ذرة وم أقر أمه أمه ، وليس عند أمه لامة لا من النسب ولا من الرضاة . ثم قال وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سلمة لقيل له فقال : أرحها قتل أسوأ مني ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم بئر معونة . قلت : وقد تقدمت قصته في المهادن ، باب العدل من جهنم ، وأروحت هناك وجه الجمع بين ما أمهه هذا المحصر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حمله أنها أختان كانتا في ذر واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أسوأ منا فامة مفتركة قبيها . وإن لم يثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشره إليها قريبا قالهول ليسا كالتولي في أم حرام ، وقد انضاف إلى السنة المذكورة كون أمهم خادم النبي ﷺ وقد جرت العادة بمخالطة الخدم خادمه وأهل خادمه ورفع الخدمة التي تقع بين الإجابات عنهم ، ثم قال القسيمي : على أنه ليس

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري ومسلم

للإمام الحافظ
أحمد بن علي بن حنبل
العسقلاني
٢٧٢ - ٢٨٢

الجزء الحادي عشر

وله نسخة بأبوابه وأبوابه
ومنها أطراف ، وفيه كل أثرها في كل حديث

بشرح فخر الدين ابن تيمية

المكتبة السنية

الْعَمِيَّةُ

مَنْ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

في مشيخة شخدة

٤٨٢ - ٥٧٤ هـ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م



مفتي ونزيح وشايع
(المرئور رفعت فوري عبيد الطالب)
استاذ مشيخة بجامع القاهرة واسم الفري

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

= ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم محصوراً بذلك أربه عن زوجته فكيف من غيرها بما هو للزوجة ، وهو المبرأ من كل عمل فصح ولم يزل رقت ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحصل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جهراً ، وقد قلعت في قول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة التوابع ورد جنس الأول بأن المخصص لا يثبت بالأحتمال ، وثبتت الحصة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجرار الاختلاف به في أصله حتى يقوم على الخصوصية دليل . وبالله التمسك في فرد على من يمتنع الحرة فقال : فدخل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من إرضاعه أو من النسب وكل من ثبت لها مؤنة تخصي حرة ، لأن كنهه من النسب والقال إرضاعه معلومات ليس فيها أحد من الأمهات البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمة بنت عمرو بن زيد بن عبد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، ولم يرد من بنت سلمان بن عبد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا يجمع أم حرام وسلمي إلا في عامر بن غنم حدهما الأعلى ، وهذه مؤنة لا يثبت بها حرمة لأنها مؤنة مجازية . وهو كقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : هذا حال ، لكونه من بني زهرة وهم لقرب أمه أمية ، وليس سعد أمياً لأنه لا من النسب ولا من الإرضاع . ثم قال وإذا نزل هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أرواحهن ، إلا على أم سلمة فليل له فقال : أرجحها قال أموها معي ، يعني حرام بن ملجم ، وكان قد قتل يوم بدر مؤنة . قلت : وقد قلعت فحصة في الجهاد في باب فضل من جهر غزياً ، وأوضح ذلك وجه الجمع بين ما لهما هذا المصير وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حصلت لهما أحياناً كما في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن سلمان أسرها معا فاعلمة مشتركة لهما . وإذا ثبت فحصة أم عبد الله بنت سلمان التي أشرت إليها فربما فاقول فيها كقول في أم حرام ، وقد اختلف إلى العلة المذكورة كون أبي حنيفة النبي صلى الله عليه وسلم وقد جرت العادة بمخالطة المخدم وأهل بيته ورغب الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم . ثم قال التمسك : على أنه ليس في الحقيقة ما يدل على المحلة بأم حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أم حرام أو زوج أو تابع . قلت : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الإشكال من كونه لبقاء الملازمة في تلبية الرأس ، وكلنا نقول في المصير . وأحسن الأصوية دعوى الخصوصية ولا يرتفع كونها لا يثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم .

٢٢ - ح (٧٣/١) (١) كتاب الرضوع - (٢٥) باب الاستنظار في الرضوع - من طريق عدي بن عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري به . رقم (١٦١) .

م (٢١١/١) (٢) كتاب الطهارة - (٨) باب الإفاار في الاستنظار والاستنجار - من طريق يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب به . رقم (٢٣٧/٢٢) .

هذا وقد روى ابن جماعة عن شخدة بسند هذا الكتاب ، ثم قال : هذا الحديث منقطع عن صحته من حيث أن إبراهيم الخليل ، رحمه الله ، وأمره مسلم عن يحيى بن يحيى .

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

في مِشْحَةِ شَحْدَةٍ

PHVA-1.19 = ADVL-ELC

تحقیق و تخریب و تفتیش

(الرسود رفعت فوزی بجزد المطالبین)

استاذة الشريعة بمهاجدين العالمين وأهم الفقيهين

الناشر مكتبة النخاعجي بالطائفة

من اطلاعهم على عورات الرجال فه لا ينسأ الإحرام من ذلك ، وأخص أسماه ذلك بالفسق الصغار
ولما ذكرنا ان يمكن فيه الاستبراء بأماكن مخصوصة فلا حرج فيه ، وفي الحديث جواز غشي الشهادة وأن
من يموت غافرا يلقن بين يديه من الغزو ، كما قال ابن عبد البر وهو طاهر القصة ، لكن لا يلزم من
الاستبراء في أصل الفعل الاستبراء في التبرعات ، وقد ذكرت في باب الشهادة ، من كتاب الجهاد كتبنا
ابن طلائع عليه شاهد وقد لم يقتل ، وفيه مشروعية القاتلة لما فيه من الإحسان على غلام قتيل ، وجواز إخراج
ما يؤدى اليه من قبل ومعه حده ، ومشروعية الجهاد مع كل أمام لعنته الكتاب على من غزا مدينة قهر
وكان أمر تلك الغزوة يريد من مغاوبة ويؤيد يريده ، وثبت فعل الغزاة إذا عشت فيه ، وقال بخر
الشرح فيه فعل الجاهدين لل يوم قتيمة بقوله فيه ، ولست من الآخرين ، ولا جاية لآخرين لل يوم
القيامة ، ولقد يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية ، ثم يأخذ منه فعل الجاهدين في الجسلة
لا خصوصه لفعل الفرقة في حق للمكروبي ، وفيه ضروب من أسرار التي صلى الله عليه وسلم بما يتبع
فروع كإتال ، وذلك محمود من علامات نبوته : منها إعلام بقاء أمته بعده وأن لهم أصحاب قواف وشركة
وكتابة في العدو ، وأتهم يشكون من البلاء حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام تميل إلى ذلك الزمان ،
وأما لكون مع من يزور البحر ، وأما لا تدرك زمان الغزوة الثانية ، وفيه جواز الفرع بما بحثت من القسم ،
والصحيح عند حصول السرور الضميمة صلى الله عليه وسلم إصحابا بما رأى من اعتدال أمته لمره لم يجاهد
العدو ، وما تأمير الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلطف التصيب محمود على ذلك ، وفيه
جواز قسمة الغنيمة في غير نية بشرطه كالإذن وأمن القصة ، وجواز عمدة المرأة الأجنبية للتضييق بإعطاب
والمجهود له وهو ذلك ، وإضافة ما قدمته المرأة للتضييق من حال زوجها لأن الأغلب أن القاذي في بيت المرأة
هو من مال الرجل ، كما قال ابن طلائع ، قال : وفيه أن الرجل والمؤمن إذا علم أنه يصر عليه ما
يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فعلته
فرأه ولو كان بنو يثرب عاصيه منه ، ولأنه القوم يظن بأن عبادة حبط لم يكلم زوجها كما تقدم ، قلت :
أليس في الحديث ما ينفي المرأة الطيب بطقه رأسه ، وقد أشكل هذا في جماعة قتال ابن عبد البر :
كانت حبطا حده ، وفيه عمدة المرأة الطيب بطقه رأسه ، وقد أشكل هذا في جماعة قتال ابن عبد البر :
أفمن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أختها أم سليم فحسرت كل ميسرة له حاله
من الرضاة فلذلك كان يام عبدا وتال منه ما يجوز للحرمة أن يتاله من عازمه ، ثم ساق يسلمه إلى
يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتل أم حرام رأسه لأنها
كانت منه ذات حرم من قبل حالها ، لأن أم عبد المطلب حده كانت من بني قحطان ، ومن طريق يوسف
ابن عبد الأمل قال : قال ثاب بن وهب : أم حرام إحدى عالات التي صلى الله عليه وسلم من الرضاة
فلذلك كان يقتل عبدا ويام في حرمها وأقرب رأسه ، قال ابن عبد البر وليتها كانت غيرهم له ، وحرم
من القحطان من المعزومة والفقيرة والمهمل فيها حكمه ابن طلائع حده بن وهب قال : وقال نحوه
إنا كانت عمالة لأبي جند عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض المحدث يقول : كانت أم سليم
تأخذ ثمنه بدم أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عبد البر : الرضاة ، ويكره ابن عمر ما قال :
فإنه

ما جاء في أم حرام حالة أنس بن مالك رضي الله عنها

باب ما جاء في أم حرام حالة أنس بن مالك رضي الله عنها

(١١١) (عن أنس بن مالك عن أم حرام رضي الله عنها) (١) أنها قالت بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاتلاً في بيتي (٢) إذا استيقظ وهو يضعك فقلت بلى وأمر أنت ما يضعك فقال عرض على ناس من أمي يركبون ظهر هذا البحر كالمرك على الأسرة (٣) فقلنا أذع الله أن يوصل منكم قال اللهم أجعلها منهم ثم نام أيضاً فاستيقظ وهو يضعك فقلت بلى وأمر ما يضعك فقال عرض على ناس من أمي يركبون هذا البحر كالمرك على الأسرة فقلت أذع الله أن يوصل منكم (٤) فقال أنت من الأولين (٥) فمردت مع عبادة بن الصامت رضي الله عنه وكان زوجها غرقتهما بنته لها شوية فلو قتلت لما مات (٦)

باب أم حرام (بالحاء المهملة المفتوحة والراء المهملة بعد ما) (بكره مسكون) حالة أنس بن مالك بن حرام هو خاتمين ويد بن حرام بن جندب بن عامر بن قيس بن مالك بن النجار الأسدي النجاري وقال ابن عبد البر لا أتفق لما على اسم صحيح كذا التي **بكره** يزودها ويقلل هذه ما مات في سنة سبع وعشرين أو ثمان وعشرين بعد أن قفلت من القزو في البحر روى عنها زوجها عبادة بن الصامت وابن أخنسا أنس ومحمد بن الأسود وعطاء بن يسار وبلال بن شاذان (١١١) (سند) (١) **عرق** عبد الله شرفي أن ثار روح قال تاحاه بعض ابن حلقه عن يحيى بن سمير عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك عن أم حرام أنها قالت الخديجة (غريبه وممنه) (٢) أي ثامنا وقد الظهيرة في بيتي والظهيرة هي النوم في الظهيرة وقطعة قال من باب باع وبليولة أيضاً ومقبلاً غير قائل أخذه في الخمار قال أن أم حرام كانت أخذت أمة بنت ربيب أمه **بكره** من الرضاغة ورواه ابن عبد البر عن طريق يروى عن عبد الأعلى قال قال لنا ابن وهب **أم حرام** إحدى حالات التي **بكره** من الرضاغة **بكره** كان يقبل عندها وينام في حجرها ويغلي رأسه وقال غيره من كان النبي **بكره** معصوماً بملك أربعة من زوجته فكيف عن غيرها فيكون ذلك من خصائصه واختاره الحافظ أحمد (٣) ففتح فذكره فقتله جمع روى كأربعة جمع مرة فكلوا يعمل أن يكون غيراً عن حاكم في غروهم **بكره** أمهم ورواه أحوالهم ويحتمل أن يكون غيراً عن حالهم في الأسرة وانهم كالمرك على الأسرة في الجنة والأول هو الظاهر بدليل التباين والمراد من عرضهم **بكره** أن الله صورهم أهمل الحالة التي يكرهون عليها وهم غداة في البحر أو على حالهم في الجنة بسبب القزو في البحر **بكره** روي أنهم وبأمرهم (٤) فوالها في المرة الثانية أذع الله أن يوصل منكم ثم انتابت أن يصاعب الله لها الأجر مراراً فبأنه أن يدع لها بأن تكون من القريش في الثاني في القريش وأيضاً كما دعا لها أن تكون من القريش الأولى (٥) قوله (منه من الأولين) أي من الطائفة البراءة وما بعد يدل على المراتب الثانية والقريش أولاً وكانت الطائفة الأولى هي التي خرجت جريرة فارص في بدر عليها بقيادة معاوية سنة ثمان وعشرين أو سبع وعشرين على الخلافة وكانت الثانية هي التي خرجت قسطنطينية في عهد يزيد من معاوية قال **بكره** وعدم وعطاء من يجمع لهما في المرة الثانية لعله أنها لا تبيع لها (٦) فوالها فوامعاً الخ معناه أيسر عاها دولة مصفقات عنها فماتت قال في نهاية الحياتة ركب فرس خذل يتوصع له أي يبرو ويكسر ويقترب له **بكره** أم حرام رابحة **بكره** فلو قتلت لم يمت



مع مختصر شرحها

بلاغ الأمانى
من أسرار الفتح الزباني

كلها تأليف أقر العباد وأجودهم إلى الله

أحمد عبد الرضاة ابن
الشخير بالساعات

خادم السنة المتينة حلقه الرسام ولم يشاور المراجعين (الغوية سابقاً) مصر

الجزء الثاني والعشرون

وقد جعلنا الضم الزباني في عمل المعينة ومختصر بلوغ الواسع في أولها متصلاً بغيرها بجمول
تسبب الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب أسماؤه القدر المسدود في القرب من مسند الأمام أحمد
أودعناه في سنة ثمان وعشرين من هذا المجلد في مكتبته مع غيره من الكتب

الملك محمد علي
الملك محمد علي

مُسْنَدُ الْمُؤَطَّلِ

تأليف

الإمام الحافظ أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الجوهري
(ت: 387 هـ)

تصنيف

لفظي بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن مسعود



رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ يَضْحَكُ (١)، فَقُلْتُ: «مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَتْبَاعِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَزْكِبُونَ تَبِيعَ هَذَا الْبَخْرَ، مُلُوكٌ عَلَى الْأَيُّرَةِ أَوْ يَمْلِكُ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَيُّرَةِ - شَكَّ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَدَعَا لَهَا. ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَتْبَاعِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ»، قَالَ: فَزَكَيْتُ الْبَخْرَ زَمَانٌ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَرَعَتْ عَنْ دَائِحِهَا فَمَاتَتْ جِبْنَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَخْرِ».

277 - أخبرنا الحسين بن عبد الله، قال: قال لنا أبو بكر القهري،

قال أبو موسى - يعني يونس - قال لنا عبد الله بن وهب: **أَمْ حَرَامٌ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّبَاعَةِ، وَقِيلَ عَنْهُ (٢) وَلِذَلِكَ اسْتَجَارَ النَّبِيُّ ﷺ النُّومَ فِي حَجَرِهَا وَأَنْ تَغْلِي رَأْسَهُ (٣).**

(١) في ب زيادة: «قالت» وعليه إشارة إلى نسخة أخرى.

(٢) لم تنس لي هذه العبارة في أوب، فالتفتها هكذا، والله أعلم.

(١) رواه يحيى في كتاب الجهاد، باب الترفيع في التجهاد 39/464/2، وابن القاسم (117)، وأبو مصعب (209)، وأحمد عن أبي سلمة 340/3، والبخاري عن النسي 10/6 - فتح -، وفي الأدب المفرد (952)، وابن أبي أويس 70/11 - 71، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1518/3، وأبو داود عن الثعلبي (2491)، والترمذي من طريق ممن (1645)، والنسائي من طريق ابن القاسم في المجتبى 40/6، وفي الكبرى (4380)، وابن حبان من طريق أبي مصعب الإحسان: (6667)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري 165/9 - 166، والبخاري من طريق أبي مصعب (3730) جميعهم عن مالك به.

(2) ذكر هذا الحافظ ابن عبد البر في التمهيد 226/1 - 227 دون أن يذكر من أين استفاد وانظر في هذا فتح الباري لابن حجر 78/11.

إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ

بِمَالِ النَّسَبِ وَعَلَى اللَّهِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَلِلْحَفَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف
تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ
المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تحقيق وتعليق
محمد عبد الحميد النحسي

الجزء العاشر

مطبوعات
مركز أبي بصير
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

والمسلم^(١) من حديث همام ، عن إسحاق بن عبد الله ، عن أنس قال :
كان النبي ﷺ لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، وإلا أم سليم ،
فإنه كان يدخل عليها ، فيقول له في ذلك ، فقال : إني أرحمها ، قتل أخوها معي .
وقال ابن عبد البر : وأم حرام هذه خالة أنس بن مالك ، أخت أم سليم
بنيت ملحان ، أم أنس . قال : وأظنها أَرْضَعَتْ رسول الله ﷺ ، إذ أم سليم
جعلت أم حرام خالة له من الرضاعة ، فذلك كانت ترضع رأسه ، وينام عندها ،
وكذلك كان ينام عند أم سليم ، وتسال منه ما يجوز لدى المحرم أن يناله من
محارمه .

ولا يشك مسلم أن أم حرام كانت من رسول الله ﷺ المحرم ، فذلك
كان منها ما ذكر منها بما ذكرنا في هذا الحديث .

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا ، عن أبي محمد عبد الله بن محمد
ابن علي ، أن محمد بن [يونس] أخبره ، عن يحيى بن إبراهيم بن مزين قال :
إنما استجاز رسول الله ﷺ أن ترضع أم حرام رأسه ، لأنها كانت منه ذات محرم
من قبل خالته لآل أم عبد المطلب من هاشم ، كانت من بني النجار .

وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لنا ابن وهب : أم حرام إحدى خالات
النبي ﷺ من الرضاعة ، فلها كان يقول عندها ، وينام في حجرها وتغلب
رأسه .

قال أبو عمر بن عبد البر : أي ذلك كان ، فأم حرام محرم من رسول
الله ﷺ .

قال مؤلفه ويؤيده ما ذهب إليه أبو عمر أنه وقع في صحيح البخاري من
حديث همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، حدثني أن رسول الله ﷺ
بعث غلامه أمًا لأم سليم في سبعين راكبًا الحديث .

(١) (مسلم بشرح النووي) : ٢٤٣/١٦ ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (١٩) من فضائل أم
سليم ، وأم أنس بن مالك ، ويقال : رضي الله تبارك وتعالى عنهم ، حديث رقم (١٠١) .

إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاءِ

بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَلِلْحَفَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ
المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تحقيق وتعليق

محمد عبد الحميد النيسري

الجزء العاشر

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال مؤلفه رحمه الله : لم يورد النووي رحمه الله بأن أم حرام كانت محرماً لرسول الله ﷺ من جهة النسب ، فإنه من أعلم الناس بنسبيهما ، ولما أورد المحرمة الرضاعة التي حكاهما ابن عبد البر وذهب إليها بلا شك .

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم اخت أمته بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة وقال ابن العربي : ويحتمل أن تكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأنه كثر بعد حجة الوداع .

وقال الحافظ شرف الدين عبد المؤمن النميطي ذهل من يزعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، لأن أمهاته من النسب ، ولأن الرضاعة معلومات ليس فيهن أحد من الأنصار البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن ليث بن عباس بن عامر بن غنم ابن النجار ، وأم حرام بنت ملحان بن مالك بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر ابن غنم بن عدي بن النجار ، فلا تجتمع أم حرام وهي سلمى إلا في علم ابن غنم ، جدهما الأعلى ، وهذه خؤولة لا تثبت بها محرمية ، لأنها خؤولة مجازية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا أخأبى لكونه من بني زهرة ، وهم أقارب أمه وليس سعداً أخاً لأمته .

وإذا نقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له ، فقال : إلى أرحمها قتل أخوها معي على حرام بن ملحان ، فكان قتل بيتر معونة ، قال على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة من أم حرام ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع ، وهذا احتمال قوي إلا أنه لا يدفع الإشكال من أصله ، لبقاء الملازمة في نظرية الرأس ، وكذلك النوم في الحجر .

ولحسن الأجوبة : دعوى الخصوصية ، ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والحمد لله وحده .

• • •

(٢٣٠)

كشف المشكل من

مسند أم حرام بنت ملحان

خالة النبي بن مالك، أسلمت وبايعت - وكان النبي ﷺ يغتسل في بيتها -

أخرج لها في الصحيحين حديث واحد^(١).

٢٧٣٣/٣٥٣٨ - وفيه أنها كانت تغلي رأس رسول الله ﷺ^(٢).

إنما كان رسول الله ﷺ يغتسل في بيتها، وتغلي رأسه لغرابية بينها

وقد روى أبو عمرو بن عبد البر في كتاب «المعتمد» عن يونس بن

عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ

من الرضاعة. ولهذا كان يغتسل عندها ويغسل رأسه

وعن يحيى بن إبراهيم قال: إنما استحاز رسول الله ﷺ أن تغلي رأسه

حرام. لأنها كانت من ذات محرم من قبل حالاته. لأن أم عبد المطلب

بن هاشم كانت من بني النجار^(٣).

والشج: ما بين الكاهل إلى الظهر. والأشج: النكتة الشج. وهو

الذي صغر في الحديث: الأشج.

وقوله: له لوجوا: أي وجبت لهم الجنة.

• • •

(١) الطحاوي ٣١٩/٨، والاستيعاب ٤٢١/٢، والسير ٣١٦/٢، والإصابة ٤٢٣/٤.

(٢) البخاري (٢٧٨٨)، ومسلم (١٩١٢).

(٣) التهذيب ٢٢٦/١.

كشف المشكل

من

حديث

الصحيحين

دوام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي

تأليف

الدكتور علي حسين البواب

الجزء الرابع

دار الوطن

الرياض - شارع المطار - ص. ب. ٣٣١٠

٤٧٩٩٠٤٧ - فاكس ٤٧٩٩٠٤٦

(وبالمعنى) في الرد على من ادعى الحرمة فقال ذلك كل من زعم أم حرام إحدى حالات
 البر صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من الرضاغة ومن النسب وكل من أثبت لها حذوثة
 تقتضي حرمة لأن أمهاته من النسب واللاق أرصدته معلومات ليس فيها واحدة من الاتصال
 التي سوى أم عبد المطلب وهي سلى بنت عمرو بن زيد بن ليد بن حارث بن عامر بن نهم بن
 عدى بن النضر. وأم حرام هي بنت ملحان بن حنبل بن زيد بن حرام بن حنبل بن عامر بن كور
 فلا تجمع أم حرام وسلى إلا في عامر بن غلم جذهما إلا على وهذه حذوثة لا تثبت بها حرمة
 لأنها حذوثة مجازية وهي لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لسعد بن أبي وقاص هذا
 حالي لكونه من بني زهرة وهم أقرب أمه أمة وليس سعد أخا لأمة لأن النسب ولا من
 الرضاغة. ثم قال: وإذا تقر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم
 كان لا يدخل على واحدة من النساء إلا على أزواجه وإلا على أم سلمة فثبت له فقال أرجمها
 قتل أخرى ما هي؟ هي حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة (قال) الحافظ وأوحى
 وجه الجمع بين ما أهمه هذا الخبر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام مما حاصله
 أنها اختان كانتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار وحرام بن ملحان أخرى
 مما قالته مشتركة فيهما. ثم قال: قال الفيضاني على أنه ليس في الحديث ما يدل على الحظر في أم حرام
 قال ولعل ذلك كان مع بوله أو عادم أو زوج أو تابع، قلت: وهو احتمال قوي. لكنه لا يدفع
 الإشكال من أصله لبقاء الملازمة في تغلية الرأس وكذا اليوم في الحظر (وأحسن الأنحوت)
 دعوى الحصرية ولا يردحاً كونها لا تثبت إلا بدليل لأن الدليل على ذلك واضح أنه باختصار
 (وفي دعوى) وضوح الدليل لظن قوله فقال ردوا هذا في وعاءه وهذا في سقائه في أي ردوا
 الفرق وعاءه والسمن في سقائه. والوعاء بكسر الواو ما يحفظ فيه الشيء مطلقاً. والسقاء ظرف
 من الخلق يعمل فيه الماء واليمن والسمن ويجمع على أسقية في قوله فصل ما ركنين لعلوا في
 أصله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة فإن المرأة ربما لا تشاهد
 أفعال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في المسجد فأراد أن تشاهدها لتعلمها وتعلمها غيرها
 وتصلح ركنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في البيت في قوله فقلت أم سلمة وأم حرام
 خلقناهم أي وأنشأهم عن بيته كما ذكر بعد. وهو محل الترجمة في الحديث في قوله قال ثابت
 ولا أعلم إلا قال أقامني الخ أي لا أعلم إلا قال في هذا الحديث أقامني النبي صلى الله تعالى
 عليه وعلى آله وسلم عن بيته على بساط يعني ولم يلق أقامني عن بيته متأخراً عنه أو مساوياً له
 والبساط معروف وهو صال يعني مفصول مثل فراش يعني مفروش وجمعه بساط مثل كتاب وكتب
 (في الحديث) ذلك الحديث على مشروعية دخول رئيس القوم بيت بعض رعيه لأفعال

لِمَنْهَا الْعَدْبُ الْمَوْزُونُ

شرح سنن الإمام أبي داود

الإمام الجليل المحقق، والعارف الزايق المدقق
 عبي الله وقامع البصيرة صاحب العقيدة والإرشاد الشيخ

محمد بن عبد الله بن محمد

تاج العلماء الأعلام بالأزهر المعمور

الجزء الرابع

الكتاب الثاني
 في الصلاة

شرح سُنَنِ لَنْسَائِي

المُسَوِّى
ذَخِيرَةُ الْعُقَيْبِي فِي تَرْجِيحِ الْمُجْتَبَى

لجامع الفقير إلى مَرْكَزَةِ الْقَدَمِ: الْقَدِيرِ
مُحَمَّدِ بْنِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَمَّادِ بْنِ آدَمَ بْنِ مُوسَى الْإِيْثُوْبِيِّ الْكُوَيْتِيِّ
الْمُرْسَلِ بِإِذْنِ الْمَدِينَةِ الْقَدِيمَةِ بِمَلَقَةِ الْمَكْرَمَةِ
فَقَّاهُ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ تِلْكَ الشَّيْخَةُ أَمِينَةُ

الجزء السادس والعشرون



شرح سنن النسائي - كتاب الجهاد

٢٩٠

ابن عبد الأعلى، قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، فلذلك كان يقبل عندها، وينام في حجرها، وتغلي رأسه. قال ابن عبد البر: وأيضا كان فهي محرم له.

وجزم أبو القاسم ابن الجوهري، والداودي، والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب، قال: وقال غيره: إنما كانت خالة لأبيه، أو جده عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت أمية بنت وهب، أم رسول الله ﷺ من الرضاعة. وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب، ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك أربه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المنة عنه. وهو الميزا عن كل فعل قبيح، وقول رث، فيكون ذلك من حصاصه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب. ورؤى بأن ذلك بعد الحجاب جرماً.

قال الحفاظ: وقد قلعت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع. ورؤى عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبتت العصة مسلم، لكن الأصل عدم الخصوصية، وجواز الافتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل. وبالعديمي في الرد على من ادعى المحرمية، فقال: قيل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، أو من النسب، وكل من أثبت لها حوالة تقتضي محرمية، لأن أمهاته من النسب، واللاتي أرفعته معلومات، ليس فيهن أحد من الأنصار البتة، سوى أم عبد المطلب، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خزاعي ابن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن حنبل بن عامر المذكور، فلا تجتمع أم حرام، وسلمى إلا في عامر بن غنم حدهما الأعلى، وهذه حوالة لا تثبت بها محرمية، لأنها حوالة مجازية، وهي كتقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص: «هذا خلتي»، لكونه من بني زهرة، وهم أقارب أمية. وليس معداً أخاً لأنه من النسب، ولا من الرضاعة.

ثم قال: وإفا تقرر هذا، فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، إلا على أم سليم، فقيل له: فقال: «أرحمها قتل أخوها معي»، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بدر مموتاً.

وجمع الحفاظ بما حاصله أنها أختان كانتا في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً، فالعلة مشتركة فيهما. قال: وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي تقدمت قريباً، فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي ﷺ، وقد جرت العادة بمخالطة